Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 4 | Page 490 – 510 |2026 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The operational challenges of social protection systems in Yemen -are analyzing the effectiveness of mechanisms in the context of the conflict

Saba Abdul Rahman Abdul Ghani Al - Kharasani [1,*]
[1]Department of Sociolog., Faculty ofArts and Humanities. - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *sabaalkhrasany@gmail.com*

Keywords

1. Social protection
2. The prolonged conflict
3. Producing protection
4. Social policies
5. Targeting mechanisms

Abstract:

In light of the continuation of the humanitarian crisis in Yemen, social protection systems face severe operational challenges, most notably the lack of coordination between the executing bodies and institutional fragmentation and weak coverage of the poorest groups in society such as the displaced, children, the disabled and women, which calls for the development of high adaptation mechanisms, so this research aims to analyze the effectiveness of institutional performance in providing social protection for the most vulnerable groups in society, through a simple evaluation of some of some Protection programs implemented in the last ten years, the results showed weak sustainability and the remaining target groups with fragility. The study concludes that protection policies need to be formulated to adapt to the extended conflict.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 4| Page 491 – 510 | 2026 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

التحديات التشغيلية لنظام الحماية الاجتماعية في اليمن تحليل فاعلية الآليات في سياق النزاع الممتد

سبأ عبدالرحمن عبدالغني الخراساني [1]*،

[1]قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

***المؤلف:** sabaalkhrasany@gmail.com*

الكلمات المفتاحية

1. الحماية الاجتماعية
2. النزاع الممتد
3. الحماية المنتجة
4. السياسات الاجتماعية.
5. آليات الاستهداف

الملخص:

في ظل استمرار الأزمة الإنسانية في اليمن، تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية تحديات تشغيلية حادة، أبرزها: انعدام التنسيق بين الجهات المنفذة، والتشرذم المؤسسي، وضعف تغطية الفئات الأشد فقرًا في المجتمع كالنازحين والأطفال والمعاقين والنساء، مما يستدعي تطوير آليات تكيف عالية، لذا يهدف هذا البحث إلى تحليل فاعلية الأداء المؤسسي في توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأشد ضعفًا في المجتمع، من خلال تقييم بسيط لبعض برامج الحماية المنفذة في فترة العشر السنوات الأخيرة، أظهرت النتائج ضعف الاستدامة فيها وبقاء الفئات المستهدفة بوضع الهشاشة، تستنتج الدراسة إن سياسات الحماية تحتاج لإعادة صياغة لتتكيف مع الصراع الممتد.

المقدمة:

في خضمّ التداعيات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية العميقة التي خلّفها النزاع المسلح الممتد في اليمن، برزت الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في النماذج التقليدية للحماية الاجتماعية، التي أثبتت – في أحسن أحوالها – محدودية فاعليتها في التصدي للتحديات التشغيلية والهيكلية غير المسبوقة. فسياقات النزاع، بكل تعقيداتها وتقلباتها، تستدعي مقاربات أكثر مرونة واستباقية واستدامة، تتحول فيها الحماية من مجرد استجابة إغاثية طارئة إلى استثمار استراتيجي في صمود الإنسان وكرامته وقدرته على الإنتاج.

وانطلاقًا من هذا التصور، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم نموذج متطور للحماية التحويلية، التي يقصد بها تحويل الفئات المستهدفة من فئات ضعيفة تحتاج المساعدة إلى فئات تعتمد على قدراتها في العيش، ولا يقتصر على معالجة الأعراض عبر المساعدات الآنية فحسب، بل يطمح إلى معالجة الجذور عبر تعديل السياسات والاستراتيجيات، وضمان التكيف السياقي مع مستجدات البيئة التشغيلية، والسعي نحو تحقيق الاستدامة المؤسسية والتمويلية. وقد استندت الدراسة في إطارها النظري إلى مراجعة عدد من الأدبيات والتقارير الدولية والمحلية، كتقارير الأمم المتحدة والإسكوا، إلى جانب الدراسات الأكاديمية المتخصصة، كدراسة جمال فزة وآخرين، التي تناولت الحماية الاجتماعية من منظور سوسيولوجي يحلل تفاعلاتها مع البنى المجتمعية والسياقات الخاصة.

لذا، تأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة لرسم معالم نموذج حماية اجتماعية يمني، يجمع بين الحكمة المحلية والمعايير العالمية، ويوائم بين الإلحاح الإنساني والرؤية التنموية، سعيًا إلى تحويل التحديات إلى فرص، وتمهيد الطريق نحو حماية اجتماعية لا تُعالج آثار النزاع فحسب، بل تُسهم في بناء أسس التعافي والسلام المستدام.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تُعدُّ إشكالية هذه الدراسة من صميم الواقع اليمني المعقد، حيث يكمن جوهر المشكلة في تعطيل النزاع المسلح الممتد لدور الدولة كضامن أساسي للحماية الاجتماعية، مما أدى إلى تفتت المنظومة المؤسسية مع تعدد السلطات الفاعلة (حكومة عدن، أنصار الله، المجلس الانتقالي) وتداخل اختصاصاتها، برزت أنظمة حماية اجتماعية متوازية ومتنافسة، بدورها أدت أيضًا إلى تضارب في السياسات وآليات التنفيذ، وتفاوت كبير في تغطية الخدمات بين المناطق، إهدار للموارد وتكرار للجهود.

كما عجزت الآليات التشغيلية بتفعيل النماذج التقليدية في التكيف مع مستجدات النزاع، ويتجلى ذلك في جمود الأنظمة البيروقراطية في مواجهة ديناميكية الصراع، وعدم مرونة آليات الاستهداف والتوزيع، وعجز برامج الحماية عن استباق الأزمات والاستجابة السريعة لها، مما ترك فجوة التكيف السياقي وعدم قدرة منظومة الحماية الاجتماعية على تطوير آليات مرنة تتكيف مع تزايد الاحتياج وتنوعه وتغير أنماط الضعف والفقر، وتعقيد البيئة التشغيلية والأمنية

وعليه، تبرز الإشكالية المركزية في كيف يمكن إعادة بناء نظام حماية اجتماعية فعال في اليمن، قادر على تجاوز إشكالية تعدد السلطات وضعف التكيف،

لتحقيق حماية مستدامة ومنصفة في ظل استمرار النزاع؟ وهذه الإشكالية تستدعي تحليلًا معمقًا للاختلالات الهيكلية والوظيفية التي تعتري النظام القائم، واقتراح نموذج متكامل يجمع بين المرونة المؤسسية والفاعلية التشغيلية.

فرضيات الدراسة

ينتج تطبيق نموذج الحماية الاجتماعية المنتجة–المؤسس على التكامل بين الآليات التحويلية والتكيف– تحولًا بنيويًا في ديناميات الصمود المجتمعي، ويعيد تشكيل الفعل المؤسسي في حقل الحماية الاجتماعية باليمن، بما يتجاوز الأشكال التقليدية للاستجابة.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحليل فاعلية الأداء المؤسسي في توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأشد ضعفًا في المجتمع لمعرفة التحديات التشغيلية في فترة العشر السنوات الأخيرة من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1- تحليل التشظي البنيوي* في أطر الحماية الاجتماعية.
2- الكشف عن فجوة التكيف بين النماذج التقليدية ومتطلبات السياق النزاعي.
3- تقديم نموذج تكاملي للحماية الاجتماعية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أن 74% من السكان أصبحوا تحت خط الفقر بحسب الاحصائيات[1]، مما يستدعي إعادة تأهيل مؤسسات الحماية للنهوض بهذه الفئة معيشيًا.

حدود الدراسة ومحدداتها

أولًا: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على تحليل البنية المؤسسية والتحديات التشغيلية لنظام الحماية الاجتماعية– لا تشمل التحليل التفصيلي لجميع برامج الحماية الاجتماعية

ثانيًا: الحدود الزمانية

تركز الدراسة على الفترة من 2011–2025، وتشمل التحولات الرئيسية منذ اندلاع النزاع

ثالثًا: الحدود المكانية

تشمل جميع المحافظات اليمنية الخاضعة لطرفي النزاع.

منهجية وأدوات جمع البيانات

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تستند إلى تحليل البيانات الثانوية من تقارير دولية ومحلية، وتركز على المقاربة السوسيولوجية المؤسسية، والتحليل المقارن كمقارنات محدودة مع تجارب دولية ناجحة.

استخدمت الدراسة أدوات البحث كالملاحظة والتجارب الميدانية للمشاركة ببعض البرامج، والوثائق الرسمية والإلكترونية والدراسات السابقة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

فالحماية تتماهى في معناها التأمين المعيشي ذي الطابع الوقائي وتعمل بشكلٍ مسبقٍ لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية

* – التشظي البنيوي تقصد به الباحثة: حالة التفكك أو الانقسام لمؤسسات الدولة وعمل كل مؤسسة بشكل مستقل.

[1] – زياد سعد وزياد حسن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 29 أغسطس، 2024. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/23299

والصراعات العنيفة والكوارث الطبيعية والأعمال الإرهابية والأمراض وانحدار قيم السلم الأهلي.

وتختلف تعريفات الحماية الاجتماعية باختلاف المنظور المؤسسي والسياقي، لكنها تشترك في جوهر واحد هو حماية الأفراد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية طول فترة حياتهم، فقد عرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: بأنها تهتم بمنع وإدارة التغلب على الحالات التي تؤثر سلبًا على رفاهة الشعب. وكثيرًا ما يؤدي الالتباس المفاهيمي إلى الخلط بين البرامج الإغاثية مثل توزيع المساعدات بالحماية الاجتماعية.

فقد تستخدم الحماية بمعنى الوقاية وتتم بمعالجة الأسباب المباشر للنزاع، مثل الإقصاء الاقتصادي، والمؤسسات المجحفة، والخدمات الاجتماعية غير المنصفة، وانعدام الأمن الغذائي. وقد عرفها كلٌ من "وريلي" و" وبروني" بأنها مجموعة من الإجراءات العامة التي تهدف إلى مواجهة هشاشة الأفراد من خلال التأمين الاجتماعي، ومن المخاطر والمحن على مدى الحياة.

ونستطيع ان نعرف الحماية بكونها تأمين الحياة بنواحيها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، لإعطاء صورة واضحة عن واقع الحماية الاجتماعية في اليمن، ومن ثم تحليل المعطيات للوصول للنتائج.

هيكل البحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي وواقع الحماية الاجتماعية في اليمن.

المبحث الثاني: البنية المؤسسية والتحديات التشغيلية لنظام الحماية في اليمن.

المبحث الثالث: آليات التطوير والاستهداف.

المبحث الرابع: نموذج لاستراتيجية حماية اجتماعية تكاملي.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي وواقع الحماية الاجتماعية في اليمن

لا يقتصر فشل أطر الحماية في اليمن على مجرد تدهورها الوظيفي، بل يتجاوزه إلى تفكك بنيوي يجسد أزمة العقد الاجتماعي في ظل انهيار الدولة. فالنظام الحماية لا يمثل نظامًا "متهالكًا" فقط بل بنية مفتتة تكرس أشكالًا جديدة من التهميش والاستبعاد.

ووفقًا للمقاربات السوسيولوجية النقدية، تتحقق الحماية الاجتماعية عبر آليتين متلازمتين: الأولى آلية الحماية (Protection) كاستجابة بنيوية، وتمثل الحماية هنا شبكة أمان رمزية ومادية توفر "التأمين المعيشي" كحقٍ اجتماعي وليس منّة، بحيث تعمل كآلية وقائية استباقية تواجه التهديدات البنيوية مثل الأزمات المالية العالمية كتجليات للرأسمالية المتوحشة، أو الصراعات العنيفة كنتاج لانهيار العقد الاجتماعي، أو الكوارث الطبيعية في سياق تفكك مؤسسات الدولة، وتمتد إلى انحدار قيم السلم الأهلي كمؤشر على أزمة التماسك الاجتماعي

الثانية آلية التمكين (Empowerment) كتحوّل مجتمعي، حيث لا يقتصر التمكين على الجانب الاقتصادي، بل هو عملية إعادة توزيع رأس المال الرمزي والاجتماعي، وبذا يشكل إعادة بناء المؤسسات المجتمعية في مواجهة ثقافة التبعية.

الإشكالية الجوهرية تكمن في الانفصام بين الآليتين، حيث تتحول الحماية إلى "مسكنات طارئة" تفتقر للبعد التحويلي، بينما يغيب التمكين كمدخل لبناء

المؤسسات المجتمعية الفاعلة، وهذا ينتج دورة تبعية هيكلية تعيد إنتاج التهميش بدلًا عن مواجهته.

هذا التشظي لا يعكس أزمة إدارة، بل هو تجسيد لأزمة المشروعية في ظل صراع التمركزات السلطوية المتعددة، مما يحوّل الحماية من حق مجتمعي إلى أداة للسيطرة والاستبعاد.

وتختلف تعريفات الحماية الاجتماعية باختلاف المنظور المؤسسي والسياقي، لكنها تشترك في جوهر واحد هو حماية الأفراد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية طول فترة حياتهم، فقد عرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: بأنها تهتم بمنع وإدارة التغلب على الحالات التي تؤثر سلبًا على رفاهة الشعب.[2] وكثيرًا ما يؤدي الالتباس المفاهيمي إلى الخلط بين البرامج الإغاثية مثل توزيع المساعدات بالحماية الاجتماعية.

فقد تستخدم الحماية بمعنى الوقاية وتتم بمعالجة الأسباب المباشر للنزاع، مثل الإقصاء الاقتصادي، والمؤسسات المجحفة، والخدمات الاجتماعية غير المنصفة، وانعدام الأمن الغذائي.[3] وقد عرفها كلٌ من "وريلي" و" وبروني" بأنها مجموعة من الإجراءات العامة التي تهدف إلى مواجهة هشاشة الأفراد من خلال التأمين الاجتماعي، ومن المخاطر والمحن على مدى الحياة.[4]

وهناك نوعان من الحماية بحسب وضع الفئات أو بحسب ما تؤديه الحماية من دور وظيفي كحماية الفئات الهشة (كبار السن، وذوي الإعاقة) أو كتمكين الأسر من الاستثمار في رأس المال وتسمى الفئة الاقتصادية أي القادرة على العمل.

أرتبط ظهور الحماية الاجتماعية بدولة الرفاة في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تسعى الدولة إلى توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للموطنين بشكل متساوي، التي جاءت أولًا كرد فعل على مشكلة العمل الناتجة عن الثورة الصناعية.[5] يرى "جوهان جوتنغ" أن الدولة والسوق والمنظمات الأهلية والأسرة هي الأعمدة الرئيسية للضمان الاجتماعي في الدول ذات الدخل المنخفض، فما أدت إليه الحداثة والرأسمالية وسياسة السوق من تفكيك للبنى القائمة على علاقات أولية إضافة تحدي للتحديات كالمرض والإعاقة والاضطرابات والكوارث الطبيعية التي تمثل مصادرة قوية للتذبذب في حياة الأفراد.[6] ولا يستبعد أن نرى قريبًا وضع مشابه، في ظل الثورة المتسارعة للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وهذا ما يجعلنا أمام تحدٍ مزدوج يجب مواجهته.

---

[2] – United Nations Researth Institute for Social Development(UNRISD). 2010. Combating Poverty and Ineqity, 4.

[3] – تقرير منظمة الأغذية والزراعة، شبكة معلومات الأمن الغذائي 2017, ص65.
http: //www. fao. org/3/a-i4646a. pdf

[4] – جمال فزة وآخرون، مفهوم الحماية الاجتماعية مقاربة سوسيو تاريخية، مجلة العلوم الاجتماعية- المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا- برلين، العدد 21، ديسمبر 2021، ص269.

[5] – جمال فزة، المرجع نفسه، ص266.

[6] – ناجي شاهين، الحماية الاجتماعية رؤية نظرية ودراسة لأدور وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال استطلاع آراء موظفيها، مركز بيسان للبحوث والإنماء، فلسطين، أيلول 2013، ص22- 23.

ويرى "كاستل" أن هناك حاجة ملحة للحماية الاجتماعية، حتى يظل أعضاء المجتمع ملزمين بعلاقات توافقية لتقوية الروابط الاجتماعية.[7]

يمثل نظام الدولة الهشة الأرضية النظرية والتفسير التفاعلي للعوامل السياسية والأمنية في تقويض أنظمة الحماية الاجتماعية عبر ثلاث مستويات الأول: تفكك العقد الاجتماعي، فالدولة هنا حسب " تشارلز تلي" تتحول من موفرة للحماية إلى طرف في النزاع، فتنهار شرعيتها كضامن حقوقي، حيث يتم توفير الحماية بشكل انتقائي.[8] وعمليًا يتجلى ذلك في اليمن أثناء النزاع بتحويل الصندوق الاجتماعي إلى أداة سياسية تم إقصاء الكثير من المستحقين للمساعدات وتوجيهها للمتضررين الموالين والنتيجة تحول الحماية من حق إنساني إلى منحة سياسية، في منحى آخر استحوذت المنظمات الإنسانية المحلية التابعة لقيادات من طرفي الصراع على أغلب برامج المساعدات مما أدى لتكوينها قاعدة ولاءات معيشية.*

المستوى الثاني: تضخيم الاقتصاد الريعي وإظهار الدولة إنها قائمة على النفط والمساعدات كموارد وبالتالي يتم إضعاف المسألة الاجتماعية ووفقًا لذلك تنعدم الحوافز لبناء حماية مستدامة.

المستوى الثالث: تشظي السيادة* التي فيها يتنازع الفاعلون على السيطرة مما يخلق أنظمة حماية متوازية ومفتتة كصندوق الرعاية الاجتماعية في حكومة صنعاء والصندوق في حكومة عدن واستيلاء الانتقالي على مبالغ المساعدات وتوزيعها على معاونيه، والنتيجة تفاوت جوهري في تغطية الحماية؛ لحصول مناطق على الدعم الغذائي دون غيرها.

وتمثل اختلالات نظام الحماية في الدول العربية كاقتصارها على العاملين في القطاع العام والمختلط تحدى أساسي، لذا فمعظم الباحثين عن عمل يفضلون الالتحاق بوظائف القطاع العام، مما يسبب عجزا في القدرة على استيعابهم، يرجع ذلك لعدم قدرة شبكات الأمان الاجتماعي على توفير الحماية اللازمة، وعدم وجود آلية لإصلاح الدعم وتوفير التغطية اللازمة لمستوى المنافع بما يلبي الاحتياج الأسري.[9] من جانب آخر يلزم أن يساند شبكات الأمان الاجتماعي معرفة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفقر ومعالجتها من منظور متكامل، حتى لا يبوء عملها بالفشل، فضلًا عن وجوب مشاركة الفئات المستهدفة في صياغة سياسات الحماية الاجتماعية وبمستوى يخولها التأثير في وجهتها، ويفتح باب المسألة الحكومية لضمان عدالة توزيع الموارد. لذا يجب أن تترافق الحماية مع استراتيجيات اقتصادية شاملة ومستدامة، تعمل على استبدال المقاربات التقليدية للحماية الاجتماعية القائمة على المساعدة باستراتيجية مبنية على الحقوق، والتكامل بين المؤسسات المختلفة ذات

[7] – جمال فزة، مرجع سابق، ص269.

[8] – https://nthar.not/warmaking

* ولاءات معيشية: انضمام الأفراد المحتاجين ضمن ولاءات شخصية من أجل توفير الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية.

* – تشظي السيادة تقصد فيه الباحثة تقسيم السيادة الواحدة للدولة لعدة سيادات على عدة أدوار جغرافيا.

[9] – التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت، 2017، ص34.

العلاقة بدلًا من تجزئة برامج الحماية، أي الشراكة والتكامل بين مقدمي الخدمات[10].

يعد أكبر تحدي توفير البيئة الحامية والآمنة– في ظل استمرار النزاع في اليمن – والذي يمر بعدة مراحل وفي عدة اتجاهات، تبدأ بتعزيز دور شبكة الأمان الاجتماعي وتغيير سياسات الحماية وآليات التنفيذ، ورفع مستوى جودة التعليم والوعي بممارسة الحقوق دون الإضرار بالاستقرار والنظام الاجتماعي وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس قانونية.

أبعاد متعددة للحماية تردت بسبب المسار البنيوي لتركيبة المجتمع اليمني، حيث يمثل المسار البنيوي للحماية الاجتماعية الهدف الأساسي لسياسة الإصلاح المؤسسي، فقد أشار تقرير التنمية البشرية إلى أن الفقر ليس متأصلًا في المنطقة العربية، بل نتيجة لظروف تاريخية وسياسية واقتصادية، أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي، مما سبب اختلالًا في الوضع الاجتماعي وتفاوتًا في مستويات المعيشة، يأتي الحل فيها عبر السياسات الاجتماعية؛[11] لذا يجب معالجة هذه العوامل حسب السياقات وبتبني استراتيجيات الحماية الاجتماعية التكاملية؛ كونها تستهدف الفئات الأشد فقرًا وتعمل على تنمية متوازنة أو عادلة.

ويواجه المواطن تحديات معيشية متعددة، لكنه يظل غافلًا عن الأسباب الجذرية لهذا التردي. وغالبًا ما تُستغل هذه المعاناة في إثارة حراك اجتماعي يتطور إلى صراع مستمر، فقضايا مثل السكن والوظيفة والدخل تمثل مؤشرات حيوية لقياس مستوى المعيشة، وكان من المفترض أن يبرز دور الدولة في معالجة المشكلات البسيطة التي تتولاها عادة مؤسسات المجتمع المدني وبعض المنظمات الدولية. كما كان ينبغي أن تثبت الدولة حضورها بشكل أكبر في القضايا المصيرية التي أصبحت المنظمات الدولية تهيمن فيها كالغذاء.

فالحماية الاجتماعية كوقاية يجب أن تصمم نظامها بشكل ملائم، حتى تتخطى الفجوة في الاستجابة بين المساعدة الإنسانية الطارئة ودعم التنمية، فالتحويلات النقدية المنتظمة قابلة للتنبؤ والقياس يمكن أن تحمي الأسرة الفقيرة من آثار الصدمات في الآجل القصير، ويمكن أن تحفز الاستثمارات في سبل كسب العيش التي تعزز القدرة على الصمود، أي تعزيز القدرة لدى الأسر على مواجهة ظروف الحرب، والاستعداد لها والتعامل معها، لكنها لا تستمر كونها مزمنة.

المبحث الثاني البنية المؤسسية والتحديات التشغيلية لنظام الحماية في اليمن

يمثل نظام الحماية في اليمن بشقيه: شبكة التأمين الاجتماعي التي تشمل صناديق التقاعد العام المدني والعسكري والأمني، وشبكة الأمان الاجتماعي التي تتكون من ثمانية برامج أو صناديق – كصندوق الرعاية الاجتماعية(SWF) ومشروع الأشغال العامة (PWP) والصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) وصندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وتمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة (SEDF) والبرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة (NPFP) وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين (HCRF) والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة–

[10] – دليل بناء القدرات لتطوير سياسة الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة، الأمم المتحدة، الأسكوا، 2013، ص9.

[11] – التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، مرجع سابق، ص17.

البنية المؤسسية لنظام الحماية الاجتماعية في اليمن.

وقد أُنشئت صناديق شبكة الأمان الاجتماعي بعد خصصت بعض مؤسسات الدولة وعددها 84 مؤسسة بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بحسب قرار الإصلاح المالي والإداري عام 1996م، وتعديل عدد من التشريعات الكفيلة بتخفيض التعرفة الجمركية، وتحرير سعر العملة مما أدى إلى أوضاع معيشية متردية، كان لغرض منها أن تتلاءم مع الاتفاقيات الدولية.[12] ومثلها قرارات التعويم التي قام بها طرفي الصراع حكومة صنعاء وحكومة عدن عام 2017م، الأول بتعويم أسعار النفط والثاني بتعويم سعر العملة، مما رفع أسعار المشتقات النفطية إلى الضعف، وخسف بسعر الريال اليمني إلى الحضيض.

ويجب أن تنطلق عملية الإصلاحات من سياق المجتمع المحلي، دون الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية التي توصف بوصفها جهات خبيرة؛ إذ تتسم مقترحاتها بمنهج محدود في المعالجة، مما قد يؤدي في النهاية إلى تفاقم التحديات الأمنية والمعيشية للمواطن.

في المقابل تظهر مؤسسات الحماية نظامً تقليديًا صمم لمواجهة تحديات مجتمعية نمطية في سياقات مستقرة، مما يجعلها عاجزة عن استيعاب بيئة الصراع التي لم تدرج ضمن استراتيجياتها البنيوية الأصلية، لذا يصبح تطويرها ضرورة حتمية لتتكيف(الحماية المتكيفة)* والتحديات الجديدة بحسب سياقات الصراع متعدد الأبعاد، والبيئة الغير آمنة كمتحول بنيوي دائم، والأوضاع الدولية والإقليمية، يهدف هذا التحول إلى تعزيز "الصمود الاجتماعي" كرأسمال مجتمعي، عبر إعادة هيكلة المؤسسات وفق نموذج قادر على تجاوز التقلبات السياسية، والحفاظ على استمراريته الوظيفية بمعزل عن تغير الأنظمة الحاكمة، وتناوب النخب، وتحولات السلطة، مما يضمن وجود كيان مؤسسي متعالٍ على الصراعات، وقادر على الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي في ظل الظروف الاستثنائية.

ففشل وتفكك القيمة المركزية للدولة وزيادة الأهمية النفسية لقومية أو جماعة تثير الصراعات الداخلية.[13] لذا يمكن استحداث مؤسسات لتواجه التحديات يكون لديها المرونة والديناميكية والقدرة على حماية وجوديتها ووجودية الدولة وصمودها، ولا يتم ذلك إلا بالتغيير في بنى مؤسسية موجودة بما يتناسب وأطر الحماية المتكيفة.

قد لا تكفي المعالجة بإدخال بعض الإصلاحات على نظام المؤسسات القائم في تلافي مسببات انهيار نظام الحماية بفعل الصراع، ليصبح أكثر استجابة لمتطلبات الحماية، فسياسات كالتمكين وحدها لا تكفي لمواجهة التحديات، حيث يجب معرفة الأصلح وبيئة السوق، فحالة الركود أودت بالكثير من المشاريع الصغيرة.

---

[12] – التقرير الإستراتيجي اليمن 2002– 2003، المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، صنعاء، 2003، ص 35.

* – تعرف الباحثة الحماية المتكيفة بأنها والتي يقصد بها نهج يراقب التحديات والمتغيرات وإنشاء آلية لمواجهتها.

[13] – خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات دولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007م_2008م، ص63.

فتعميم النماذج البارزة على المستوى الدولي كتجربة اليابان– التي أنشأت لجنة للأمن الإنساني– وكندا والمبادرة الإفريقية، ومبادرة الاتحاد الأوربي قد لا تتلاءم مع السياقات اليمنية، حيث وجهت المساعدات والمعونات الخارجية ليتم توظيفها في مشروعات بناء القدرات الذاتية للأفراد والمجتمعات المحلية.[14] فمن خلال تتبع بعض المشاريع الصغيرة الممولة من قبل بنك الأمل وإشراف صندوق الرعاية الاجتماعية لم يعد لهذه المشاريع وجود، لتعثرت البعض منها– بحسب إفادة أصحابها– بسبب بيئة الصراع، والبعض الآخر بسبب عدم كفاية التمويل.

وتمثل البنية المؤسسية للحماية الاجتماعية في اليمن نموذجًا واضح لانهيار الدولة تحت وطأة النزاع، حيث تشهد اليمن تفككًا مؤسسيًا غير مسبوق لنظام الحماية الاجتماعية، فقد تحولت المؤسسات من أدوات للرعاية إلى ساحة أخرى للصراع، كونها المتلقي الأول لمساعدات المانحين، ينتج هذا الانهيار عن تفاعل معقد بين عوامل الحرب والاقتصاد والهوية، جاعلًا 74% من السكان تحت خط الفقر، و4,56 مليون نازح، وتشير إحصائيات 2024 إلى أن أكثر من 18مليون شخص بحاجة ماسة للمساعد.[15] لذا يمكن تحليل ضعف البنية المؤسسية عبر عدة مستويات، أولًا: تفتت السلطة المؤسسية بين صنعاء وعدن، فهذا الانقسام الجيوسياسي لصندوق الرعاية الاجتماعية أربك الشبكات الدولية بالتعامل مع تقديم الدعم، بالإضافة لتفكك شبكة الأمان الاجتماعي وتوقف 8 صناديق حماية اجتماعية عن العمل بسبب توقف الدعم الحكومي والدولي، لن نسهب بالحديث عن المؤسسة العامة للتأمينات التي حاولت بقدر الإمكان احتواء الاستيلاء على أرصدتها، ومواصلة دفع نصف المستحقات الشهرية لمنتسبيها من المتقاعدين في القطاعات الحكومية، بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي تتبع المؤسسة.

فانقسام صندوق الرعاية الاجتماعية بين سلطتي صنعاء وعدن يعكس الانقسامات المجتمعية التي حولت البنى المؤسسية إلى بنى متوازية مثلت عائق أمام استقبال الدعم المادي والمهاري من الداعمين الدوليين، كما أن التمويلات قسمت حسب الولاءات السياسية حيث تحجب المساعدات عن المناطق غير الموالية فكثير من المنظمات الخليجية حددت تمويلها للمحافظات الجنوبية غير آبه بالاحتياجات الإنسانية في المحافظات الشمالية، فيما حرم ثلثي موظفي الدولة من الرواتب بحجة إنهم في مناطق سيطرة حكومة صنعاء.

ثانيًا: انهيار الشرعية الوظيفية، لفقدان مؤسسات الحماية لوظيفتها الأصلية (الحماية) لتصبح أداة لإدارة الفقر بدلًا من مكافحته عبر توزيع مساعدات طارئة دون خطط تنموية، وارتفاع نسبة الاستبعاد من الخدمات إما لانهيار منظومة الخدمات نفسها كالصحة والتعليم وغيره، أو بسبب التحول في المعايير الفنية نفسها أو لتبني معايير سياسية.

---

(14) – خديجة عرفة محمد، الأمن الإنساني الواقع والتطبيق في الواقع العربي والدولي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2009، ص44.

(15) – زياد سعد وزياد حسن، من الضعف إلى التمكين: مستقبل الحماية الاجتماعية في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 29 أغسطس، 2024. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/23299

ثالثًا السوسيولوجيا السياسية للفساد كتسيس الموارد وتحويل جزء منها لقنوات غير مشروعة وكون الباحثة أحد موظفي صندوق الرعاية الاجتماعية ترى أن الاستيلاء على عائدات صندوق الزكاة التي كانت أحد موارد الصندوق، واعتماد صندوق الرعاية على الاقتصاد الريعي كالتمويلات الخارجية يجعله خاضع لبرامج موجه بعيدًا عن السياسات العامة له.

وسبب تحدي فقدان التكامل الوظيفي بانفصال الصندوق الاجتماعي للتنمية– كونه المنوط بأغلب المشاريع المنفذة الآن– عن وزارت الصحة والتعليم بتحويل الحماية الاجتماعية إلى خدمات منعزلة بدلًا من شبكة متكاملة، بل إن السياسة الدولية عمقت هذا الانفصال مؤخرًا بنقل المركز الرئيسي للصندوق لمدينة عدن وإيقاف فرع صنعاء عن العمل.

ويعد من ضمن التحديات التشغيلية استمرار العمل بقانون الرعاية للعام 2008، الذي توقفت آلياته بتغير السياق النزاعي الممتد وانفصال فروع الصندوق عن بعضها البعض، لذا مثل الانهيار المؤسسي في اليمن تحول خطير فقد نتج عنه نوع آخر من الضعفاء والفقراء هم موظفي القطاع العام الذين أصبحوا بدون مرتبات، مما وسع دائرة الفقر حتى شملت مقدمي الحماية أنفسهم، وهذا بحد ذاته ما زاد الحمل وجعل الوضع الحماية كارثي.

ومن التحديات التشغيلية أزمة التمويل الهيكلية فقد تقلصت الموارد لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2023 بنسبة 30% من الاحتياجات الفعلية. [16]وزادت الفجوة اتساع في عامي 2024 و2025 لتوقف عمل الكثير من المنظمات الدولية في الشمال وبالتالي التمويل، ناهيك عن أنه بسبب الإجراءات الأخير بنقل المراكز للبنوك والمؤسسات والركود انضمت شريحة أخرى للعاطلين عن العمل هم العاملين في القطاع الخاص واللذين أصبحوا منكشفين وبدون حماية.

ويمثل تضخم الأسعار وارتفاع تكلفة الغذاء مع تراجع العملة المحلية التي أفقدت التحويلات النقدية 78% من قيمتها، وعطب الآليات الجندرية الذي يحرم النساء من الاستحقاق بسبب غياب الوثائق الرسمية وخاصة في المناطق الريفية.[17] تحديات لم يتم معالجتها، وبذلك تظل شريحة واسعة من المحتاجين للحماية خارج نطاق الاستهداف.

فمستويات الخدمات الأساسية، تتطلب وضع معايير لإنشاء مؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي لمواجهة انعدام الأمن الإنساني بطريقة شاملة ووقائية، لا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية، والتمكين، أي: إكساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط، سواء لصالحهم أو لصالح بقية أفراد المجتمع، إعطائهم قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصدي للكثير من المشكلات، وإيجاد الحلول لها، الأمر

[16] – زياد سعد وزياد حسن، من الضعف إلى التمكين: مستقبل الحماية الاجتماعية في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 29 أغسطس، 2024. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/23299

[17] – أحمد علي الأحصب، الحماية الاجتماعية في اليمن: التدخلات الدولية في سياق الحرب، مؤسسة الإصلاح العربي،5يوليو، 2024. https://www.arab-reform.net/ar/publication/

الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات.[18]

وبالكشف عن انخفاض فاعلية مشاريع وبرامج الدفاع الاجتماعي* في المؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية، بسبب التحديات الكبيرة التي تواجه اليمن كارتفاع معدلات البطالة، وتزايد العاملين في القطاع غير الرسمي والإقصاء الاجتماعي لشرائح واسعة من المجتمع، وسوء الإدارة الحكومية، وعدم الاستقرار السياسي وغيرها، لوحظ من خلال عمل الباحثة في بعض برامج إدارة الحالة كبرنامج النموذج المتكامل أن هناك برامج موجهه لفئات بعينها تحت إدارة أخرى تسمى الدفاع الاجتماعي تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية، وأغلبها فئات في تماس مع القانون، مما يعني أن التشتت في وتجزئة فئات الحماية هو ما يعلل الانقسام في مؤسسات الحماية.

وتشكل الحماية الاجتماعية بأدواتها الفعالة وقاية من المخاطر وتحد من الفقر، وأساسًا لبناء مجتمعات تسودها العدالة والمساواة والسلام؛ كونها تمثل عنصرًا أساسيًا في العقد الاجتماعي، تلتزم بمقتضاه الدولة قانونيًا باحترام واجباتها.[19] كما أن الحرمان النسبي من الدخل يمكن أن يفضي إلى حرمان مطلق من حيث القدرات (المشاركة الاجتماعية، وشراء ما يكفي من سلع لتمثيل الأداء الوظيفي).[20] وهذا ما أصبح عليه معظم السكان في اليمن شمالًا وجنوبًا فعلى سبيل المثال التخلي عن بعض الأدوار الوظيفية ودخول الذكور المسؤولين عن بعض الأسر بحالة ركود نفسي أو اكتئاب، نظرًا لقلة أو انعدام الدخل.

ومن خلال مراجعة سريعة لبرامج الدفاع الاجتماعي السابقة – مثل برنامج حماية الأطفال من الانتهاكات والعنف والاتجار والتهريب، وبرنامج العدالة الجنائية للأحداث، وغيرها من البرامج التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، التي عملت الباحثة في بعضها – يتضح من خلال الملاحظة أن هذه البرامج قد وفرت حدًا أدنى من الحماية فقط. ولا نعزو هذا القصور إلى محدودية إمكانات الدولة، خاصة في ظل وجود مبالغ طائلة تُهدر دون استثمار حقيقي، بل إلى غياب الإرادة الصادقة لمعالجة أوضاع الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع. وهذا القصور ينطبق على شبكة الحماية الاجتماعية ككل، حيث يبدو أن معالجة هذه القضايا تتم باعتبارها إسقاطًا للواجب، وليس استجابةً لضرورة وحق مجتمعي أصيل.

المبحث الثالث آليات التطوير والاستهداف

سبب الصراع الممتد حسب مسح القوى العاملة لمحافظة صنعاء والحديدة وعدن خلال الأعوام 2013/ 2014م والمسح السريع في 2015م أن خسرت هذه المحافظات أكثر من 1300000 وظيفة، لتكبد الكثير من القطاعات خسائر فادحة، ويمثل انخفاض قوة العمل إحدى التحديات المؤدية

[18] – خوله محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28– العدد الثاني، 2012، ص 534.

* – مشاريع وبرامج الدفاع الاجتماعي، هي التي تشمل تنظيم المجتمع والحماية الاجتماعية المستدامة من تأمينات، وحوالات نقدية للأسر الفقير بشكل مستمر بما يضمن سد احتياجاتها الأساسية، والتأهيل والتمكين الاقتصادي، والتسويق.

[19] – الأسكو، مرجع سابق، ص9.

[20] – آماراتيا سن، التنمية حرية، ت شوقي جلال، كتاب عالم المعرفة، رقم 303، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004.، ص92.

لانخفاض حاد في قطاع الخدمات.[21] ووفقًا لإحصائيات البطالة 2016 فقد بلغت معدل 31%، بينما عام 2010 بلغ معدلها 15%، وفي العام 2018 تشير الإحصائيات بلوغها معدل 31%، بالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.[22] وهذا يعكس شيئين إما إن مؤشرات النمو غير صحيحة، والثاني أن هذه النسبة التي يحققها يتم تبديدها، من جانب آخر فأن العدد الهائل من الذين خسروا وظائفهم يكشف تزايد الأشخاص المحتاجين للحماية خاصة وإن كانوا أرباب أسر.

وقد اتسم أداء الاقتصاد اليمني بالضعف، حتى خلال فترة ما قبل حرب 2015م، فلم يكن هناك عدد كافٍ من فرص العمل مقابل الزيادة السكانية السريعة والمستمرة، وتفاقم الوضع في فترة الحرب التي اتسمت بتدهور الأوضاع، وانبثاق العديد من الأزمات كأزمة الوقود والكهرباء، وتعثر الكثير من الأنشطة الاقتصادية والبرامج الاستثمارية، مما أفضى إلى انهيار النمو الاقتصادي وتراجع معدل التشغيل وتصاعد معدل البطالة ليصل لأعلى مستوى له نهاية 2018 بمعدل 31%،[23] مما يعني أن هذه النسبة أصبحت منكشفة وتحتاج للحماية.

فإعادة بناء نظام الحماية الاجتماعية يتطلب أكثر من إصلاح مؤسسي؛ فهي بحاجة إلى إعادة تشكيل العقد الاجتماعي على أسس المواطنة المتساوية، والاستفادة من الرأسمال الاجتماعي المتبقي(كشبكات التضامن المحلية) لخلق نموذج هيجين يجمع بين المرونة المحلية والضمانات المؤسسية، أي صياغة نموذج يركز على تحويل الحماية الاجتماعية المنهارة من نمط الإغاثة الطارئة إلى نظام تنموي مستدام يعتمد على تقليص شريحة الفقر عبر المساعدات النقدية/ العينية، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة وتمكين الفئات المهمشة، ولا يتم ذلك إلا بإطار استراتيجي مزَمن يركز على دمج السياسات الرسمية وغير الرسمية كإنشاء لجنة فنية من طرفي صندوق الرعاية الاجتماعية في صنعاء وعدن لسد الانقسام، وأيضًا تفعيل دور المنظمات اليمنية في الرصد وبناء قدراتها.

وتكمن التحديات التنفيذية هنا في غياب آليات واضحة لاعتماد مؤسسات الحماية على التمويل الخارجي المتذبذب كاليونيسيف التي تدعم برامج مواجهة طارئة فمثلًا برنامج الحوالات النقدية الطارئة غير المشروطة يعد الأكبر عالميًا والذي عملت فيه الباحثة كمساعد ضابط فقد أستهدف 9 ملايين مستفيد(1.5 أسرة) وعند قياس الأثر التنموي والاستدامة للبرنامج لا يوجد، أولًا لأن مبلغ المساعدة المعتمد تم حسابه وفق اعتماد المعاش الضماني السابق الذي لا يغني ولا يسمن من جوع، ووفق جدول زمني لا يوفر الحد الأدنى للعيش، في حين أن الدعم المذكور يتم على حساب برامج الصمود الطويل الأجل.

ومؤخرًا استخدمت المنظمات الدولية المختصة بالحماية المقدمة برنامج المشاركة المجتمعية كشرط مفروض للداعم، ويتطلب تقديم المجتمع المستهدف جزءًا من التكلفة في سبيل التمويل وتنفيذ الدعم

[21] – تقييم الأضرار وحجم الاحتياجات أثر الأزمة على التوظيف وسوق العمل في اليمن، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط1، 2016, ص4، 6.

[22] – أحمد عبد الكافي محمد الجرافي، النمو الاقتصادي وأثره على البطالة– الجمهورية اليمنية 1991– 2018، المركز الوطني للإحصاء، الأمانة، 2020، ص 14، 12.

[23] – أثر العدوان على الاقتصاد اليمني– تقرير أولى 2015– 2018، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومركز الإحصاء، ص9.

الإنساني، متجاوزة نقطة كيف تصنع المجتمعات المتهالكة مشاركة مجتمعية وتنمية، في ظل انعدام الموارد؟ من خلال العمل الميداني في البرنامج ذاته، تأكد للباحثة الانطباع بأن هذا النموذج يصلح لسد الاحتياجات المجتمعية بشكل فعّال في الحالات التي لا تعاني فيها الدولة من حرب أو استنزاف للموارد أو عجز مجتمعي. فهو يُعدّ في جوهره نهجًا لتأهيل المجتمعات في البلدان النامية التي تواجه صعوبات في معالجة قضاياها، حيث يعمل على تهيئة المجتمع المستهدف لإشراكه في قرارات التنمية. مما يعزز بدوره الشعور بالمسؤولية المجتمعية تجاه نتائج عملية المشاركة وضمان استدامتها.

وتؤدي المشاركة المجتمعية دورًا بارزًا في رسم ملامح التطوير وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المحليات، ومؤخرًا عمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) إلى دعم الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة في البيئات العربية، وهي خطوة فاعلة في تأهيل المجتمعات والمؤسسات على الحماية بمختلف أشكالها. وقد أكد تقرير الأمم المتحدة على ضرورة صياغة حزمة متكاملة من سياسات الحماية الاجتماعية، وتوليد فرص العمل؛ لمعالجة الفقر متعدد الأبعاد وعدم المساواة، بحيث تشمل حزمة سياسات الحماية نظمًا تسهم في حماية الأسر، ليس من الفقر المادي فحسب، بل من صور الحرمان على مختلف الأبعاد الاجتماعية والسياسية، وينبغي أن تربط الحماية بالتمكين حتى تعطي تنمية واستدامة؛ لذا كان من الضرورة تفعيل المبادرات ذات الصلة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[24] تُعد هذه المعالجة حلًا لعدم المساواة في فرص التنمية، ففي الدول ذات النظام الرأسمالي يتم منح فرص تمويل تستهدف الأسر الفقيرة لتمكينها من بناء ذاتها، أما الدول الاشتراكية فعندها نهضة قومية، حيث تتبنى الدولة مؤسسات إنتاجية، مما يوفر فرص عمل هائلة، التي بدورها تعطي تراكم فوائض مالية تستطيع الدولة عبرها تغطية التزاماتها.

في حين أن الهدف من الحماية في الأساس الاستقرار الاجتماعي والتطور الاقتصادي والوعي السياسي؛ كون السياسات العامة تعالج الظلم الاجتماعي وعدم المساواة، وتدير المخاطر الاجتماعية عن طريق دعم الحالات الاجتماعية غير المستقرة التي تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر.[25] لكن نظام الحماية في اليمن يمثل قصورًا واضحًا؛ حيث اكتفى بنظام التأمين الحكومي، وشبكة الأمان الاجتماعي التي من ضمنها صندوق الرعاية الاجتماعية والذي مهمته الأساسية نظام الحوالات النقدية، وترى الباحثة أن هناك تفاوتا كبيرا في آليات النظامين، فقد استطاع الأول من خلق التنمية وأن كان في الحدود الدنيا وأبقى القطاع في الحدود الآمنة لاستخدام فوائضه المالية في الاستثمارات الأمنه، فيما ظل الثاني خارج هامش التنمية بل انهارت خدماته منذُ بداية الصراع في 2015، إلى جانب أن تحويلاته لا تؤمن حتى القوت اليومي الضروري للأسر الأشد فقرًا، لذا يجب العمل أولًا

[24] – التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، مرجع سابق، ص33.

[25] – التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، مرجع سابق، ص17–19.

على تأمين قطاع صندوق الرعاية الاجتماعية حتى يستطيع القيام بدوره في حماية الفئات الأشد فقرًا.

ثانيًا: أكبر ضربه يواجهها النظام التشغيلي للحماية الاجتماعية هي اعتماده بنسبة 80% على المساعدات الدولية المتذبذبة، وهيمنة الشبكات العصبوية (السياسية والقبلية) على حصص التوزيع، في حين يجب التفكير بأدوات تمويل مبتكرة مثل (الصكوك الإسلامية، وشراكات القطاع الخاص، وإيرادات الزكاة، والأوقاف) بالإضافة إلى اعتماد الدمج في أطر الحماية كما سيتم توضيحه في المبحث الرابع لاستراتيجية الحماية إن شاء الله. إلى جانب تبسيط إجراءات الاستهداف بإنشاء سجل اجتماعي وطني موحد يتم فيه دمج البيانات المتعددة المصادر مثل(وزارة الصحة، الخدمة المدنية، البنوك، التربية والتعليم) عبر الرقم الوطني.[26] وسيسهل ذلك استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لمطابقة البيانات وتحديثها تلقائيًا، مما يقلل الأخطاء والازدواجية، لكن يجب أن تكون هذه السجلات مستجيبة للصدمات تسمح بتوسيع أو تضيق الاستهداف بسرعة عند وقوع الصدمات، واستخدام آليات استهداف هجينة أي سجلات وطنية وقواعد بيانات إلى جانب قوائم محلية قائمة على الثقة لتقليل التسريب أثناء النزاع، وقادرة على التفعيل عند معايير محددة في أماكن بؤر الصراع أو الكوارث، ويجب تفعيل أطار حماية متكيفة يتلاءم مع الأوضاع المتقلبة (عادي – متوسط – أسوأ)

ويجب أن ترتبط الحماية ببرامج سوق العمل؛ لإضفاء جزء مهم من التنمية المستدامة والاستثمار بالطاقات البشرية المعطلة– وهو ما أغفله نظام الحماية في اليمن– فالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لصالح الفقراء يرفع مستوى الإنتاجية والدخل على مستوى الفرد والمجتمع، ويوفر فرص العمل.

وتعد الشفافية والرقابة المجتمعية شرطا أساسا بحيث يتم نشر نتائج التوزيع بشكل دوري، وتفعيل آليات التظلم والاعتراض والتحقيق في صحتها، يأتي بعد ذلك التمكين الاقتصادي بربط الدعم النقدي ببرامج تدريب وتأهيل مهني حتى تتجاوز هذه الفئات برامج المساعدات للاعتماد على الذات، وترى الباحثة أن بقاء الفئات المستهدفة نفسها ضمن قوائم صندوق الرعاية الاجتماعية أدى إلى إنهاك الميزانية التي تتسع سنويًا بانضمام مستفيدين جدد، لذا حرم كثيرون ممن يستحقون المساعدة لاضطرار الحكومات السابقة تقليص دائرة الاعتماد الجديد.

فأي تطوير لنظام الحماية الاجتماعية يجب أن يراعي استخدام مؤشرات متعددة الأبعاد للفقر لا تقتصر على الدخل كما يتم في صندوق الرعاية، ولكن تشمل الصحة والتعليم والسكن والأمن الغذائي، كما يتم تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال إنشاء شبكة يتم فيها إشراك منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في تحديد الفئات المستهدفة، لذا يجب أن تعتمد الآليات الجديدة على ربط الحماية بالنظام الصحي والتعليمي بتخصيص جزء من الدعم لتعزيز التحاق الأطفال بالمدارس وتغطية الرعاية الصحية الأساسية، لتتسع دائرة مهام الأخصائيين بتتبع سير هذه البرامج وتقييم كفايتها وكفاءتها.

[26] – تقرير صحفي عن أنشطة صندوق الرعاية 12 ديسمبر 2024، تمت المشاهدة 1/ 8/ 2025 https://tihama24.com/yemen/338753

المبحث الرابع نموذج لاستراتيجية حماية اجتماعية تكاملي

يرتبط الأمن المعيشي بالحماية والتمكين على السواء، ويهدف إلى تمكين الناس من القيام بدور فعَّال بجعل حياتهم ومجتمعاتهم أكثر أمنًا، ولا يتم ذلك دون الحكومات كشريك، إذ إنه يسهم بسد الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة.[27]

حيث يمثل ارتفاع نسبة السكان غير النشطين –كالأطفال لسن 15 سنة والمسنين والنساء– تحديًا، في أن يضطر القسم النشط للعمل وكسب الدخل للأقسام غير النشطة، لذا فالتحرر من الاحتياج مهم، فالمواطن يتعامل مع التحديات مثل مشكلة السكن، ورداءة الخدمات، والتلوث وصراع توفير احتياجاته وغيره وحيدًا، لذا تتولد الحركات المتطرفة ويتفشى العنف كرد فعل طبيعي لذلك.[28]

فالتمكين هنا يستهدف الفرد والأسرة بالدعم والتأهيل، حتى يرفع من قدرتهم على مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ويزيد من قدرتهم على الصمود، وتعد المتغيرات مثل المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية والمشاركة السياسية، مؤشرًا للإنفاق الاستهلاكي الناشئ عن الدخل.

ومنها يُعَّرف التمكين أنه تعزيز هياكل القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد، ففي الدول العربية شهدت السنوات الأخيرة مبادرات تنمية للمشاريع الصغيرة وتوفير الدعم المالي والإداري والتقني لها، كما أقدمت الدول على تأسيس صناديق دعم خاصة لتلك المشاريع ففي عام 2002م تأسست في تونس الشبكة العربية للتمويل الأصغر "سنابل" وتكونت من 17 عضوا من 7 دول، ووصلت عام 2013م إلى 86 عضوًا من 12 دولة عربية.[29]

وتحاول دولة كاليمن مازالت مبتدئة في تجربة أطر الحماية، شق طريقها في هذا الجانب برعاية منظمات غير رسمية، فما تدعمه عبر مشروع الأسر المنتجة التابع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لا يصل إلى مستوى التنمية، فيما تجربة صندوق الرعاية لتنمية الفئة الاقتصادية من المستفيدين في مجال التدريب وقروض المشاريع الصغير لم تحقق أي نجاح بالرغم من المبالغ التي رصدت لهذه للمشاريع، لعدة أسباب عدم ربط المستفيدين بالسوق المحلية والإقليمية بشكل صحيح، وتحديد مبالغ الدعم بأقل من احتياجات المشاريع نفسها، أي تمكين قاصر. فأحد سبل الحماية هو التمكين وربط الشباب وهم فئة تمثل 40% من نسبة السكان بسوق العمل؛ عن طريق التأهيل الجيد والدعم الآمن، وهو ما يمثل في الوقت ذاته حماية من انصهار الشباب في الإيديولوجيات المتطرفة، كما تسد الفجوة بين التعليم الأكاديمي وسوق العمل.

فالاستراتيجية الوطنية لتشغيل الشباب عام 2013م التي احتوت جانبا تنمويا أجهضت بسبب الأوضاع التي شهدتها اليمن في السنوات اللاحقة، التي أدت لتراجع

---

[27] – ساداكو أوغاتا، الاجتهاد من أجل تحقيق الأمن البشري، https://www.un,org/ar/chronicle/article/20372

[28] – بشير شوروو, مرجع سابق, ص52.

[29] – عامر جمال أحمد جرادات، دور مؤسسات الإقراض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة القدس معهد التنمية المستدامة، فلسطين، 2018، ص32.

استراتيجية الدعم الحكومي، مما ترك الباب مفتوحا أمام مؤسسات التمويل التي اعتمدت نسبة فائدة مرتفعة.[30]

وتمثل المشروعات الصغيرة دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة، ولها تكلفة رأس مال قليلة تعالج مشكلة البطالة، وتعيد توزيع الدخل بشكل يضمن العدالة الاجتماعية، ويسهم في رفع المستوى المعيشي وتلبية الاحتياجات الأساسية لشرائح الأضعف وفي مواجهة الأوضاع الاقتصادية وتعزز القدرة على الصمود.[31]

فالهدف من التمكين دعم الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول للخدمات والسلع وتحقيق العيش الكريم. وتمثل مؤسسات التمويل الخاصة أحد داعمي التمكين، لكنها تحوي نسبة فوائد تخل بالتمكين، وهنا يكمن دور الدولة في منح القروض البيضاء، أو الاتجاه للهيئة العامة للزكاة في معالجة المشكلات التمويلية في تحقيق الحماية الاجتماعية والتنمية بالاستثمار في الطاقات الإنتاجية للفئات الأشد فقرًا، كما يمكن استخدام الأوقاف أيضًا في تعزيز عملية التمكين، ويكون من الأفضل ربط السياسات التعليمية والتدريبية باحتياجات الإنتاجية، إلى جانب إكساب المتعلم القدرة على التعليم الذاتي، وتدريب الأجيال على بناء المعرفة.

ومؤخرًا ظهرت الكثير من مشاريع التمكين في اليمن بتمويل من منظمات دولية كالأمم المتحدة والبعض منها مولت من الزكاة تحت مسمى التمكين وريادة الأعمال، لكن ليس هناك رصد للنتائج كوجود الاستدامة، فغالبًا ما يتم دعم مشاريع مستهلكة تم إغراق السوق بمنتجاتها وهي مهن بسيطة جدًا، وبمشاركة الباحثة في المشاريع التي نفذت من خلال صندوق الرعاية كشريك أنه يتم استهلاك مبالغ الدعم بين النفقات التشغيلية لهذه المنظمات وميزانيات التدريب والمخرج بسيط جدًا لا يدعم مؤشرات النمو أو تخفيض البطالة أو تحسين القدرة الشرائية، وقد مثل هذا نوعًا آخر من الفساد المالي لمبالغ الدعم، كما تكتفي هذه المشاريع بالوقوف عند هذه النقطة ولا تتعداها لتكوين الفوائض أو تدوير المنفعة المالية إلا نسبة بسيطة لا تعد مؤشرًا للتنمية.

وتعد أعلى درجات التمكين هي القدرة على المشاركة المجتمعية لا سيما لفئة النساء؛ لكون نصف المجتمع تم إقصاؤه، يليها إنشاء المشاريع ورفع الدخل، ومن ثم تكوين الفوائض المالية.

نجحت بلدان كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة في تحقيق نجاح كبير في سبيل توسيع نطاق الفرص؛ عن طريق توفير خلفية اجتماعية مساندة وذات كفاءة كبيرة كمستويات التعليم (تعلم المهارات الأساسية) والرعاية الصحية واستكمال الإصلاح الزراعي.

ومن الملاحظ أن كلا الآليتين مترابطتان؛ فالحماية الاجتماعية تفسح المجال للتمكين فتصمم أنظمتها بشكل ملائم؛ حتى تتخطى الفجوة في الاستجابة بين المساعدات الإنسانية الطارئة ودعم التنمية. فالحصول على تحويلات نقدية منتظمة، يمكن أن يحمي الأسرة الفقيرة من آثار الصدمات في الآجل القصير، ويمكن أن تحفز الاستثمارات في سبل

(30) – المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد 57, 2021, ص1, 8.

(31) – صفاء أكرم شحدة أبو سنينه، تأثير تطبيق الحوكمة في المشاريع الصغيرة على التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، رسالة ماجستير جامعة القدس، فلسطين، 2017، ص28.

كسب العيش التي تعزز قدرة السُكان على الصمود في وجه التهديدات والأزمات المستقبلية. [32]

وترى الباحثة أن القدر على الصمود: تعزز قدرة الأسر على مواجهة ظروف الحروب، والاستعداد لها والتعامل معها، ويمكن أن تتم في حشد الموارد للمؤسسات والأسر لمواجهة النزاعات والأزمات من خلال الاستثمار الآمن وتكوين الفوائض المالية.

وحتى نعطي نموذج رؤية للحماية تستثمر الصراع كفرصة لإعادة بناء نظام حماية اجتماعية منتجة، تتحول من النموذج الإغاثي إلى نموذج تنموي قائم على تمكين المجتمعات(حماية تحويلية) وهو ما حاولت المنظمات الدولية إرسائه في الفترة الأخيرة لتقلص الدعم الدولي في المساعدات، وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها اليمن وتوقع سيناريوهات أكثر كارثية وظروف معيشية أسوأ، تبرز (الحماية التكيفية) كمنهاج حيوي مرن يستجيب للاحتياجات المتغيرة باستمرار، ويعتمد على تعزيز صمود المجتمع نفسه بنفسه، تقوم هذه الحماية على شراكة مجتمعية من مختلف القطاعات فهي خطوة للاستثمار في القطاعات التشغيلية وتوطين للصناعات والخدمات واستخدم قوة بشرية فيها من الفئات المندرجة تحت مظلة الحماية، ويجب أن يرافق هذه الخطوة عدة قرارات حكومية كحظر استيراد السلع التي يمكن إنتاجها، وإنشاء نظام تأمين مجتمعي ضد المخاطر، بالإضافة إلى تأهيل عدد من المراكز الصحية والتعليمية في المحافظات لتغطية الخدمات المصاحبة.

وبالعمل بوتيرة مزمنة نستطيع تطوير الحماية المتكيفة للحماية المنتجة وتمثل نقلة نوعية من ثقافة الإغاثة إلى ثقافة الإنتاج، بخلق قيمة مضافة ومستدامة عبر المشاريع التشغيلية المحلية، قد يتجه البعض إلى حاضنات الأعمال الصغيرة بتمويل المشاريع الصغيرة، لكن أغلب المشاريع والتمويلات تتم دون أخذ الاستشارة من الخبراء الاقتصاديين مصيرها الفشل، فمثلًا ما تعانيه الأسواق المحلية من ركود بفعل الحرب تخلق تحديا أمام المشاريع الصغيرة فمعظم الناس تحاول تأمين الغذاء، لذا يصعب وجود قوة شرائية محليًا لمنتجات المشاريع الصغيرة.

فالاستراتيجية المتقرحة تدمج ثلاث طبقات: دعم نقدي فوري مرن، ومسارات إنتاجية لتمكين دخل مستدام، وآليات تكيف للصدمات، كإدارة مخاطر قوية. لأن واقع التمويل والوصول في اليمن أصبحت حرجة كما تظهر تقارير الأمم المتحدة.[33] ومن ثم توحيد شبكة الحماية تحت إدارة موحدة فمثلًا يتكرر المستفيدون بين الصناديق الآتية صندوق الرعاية الاجتماعية، صندوق المعاقين، الأسر المنتجة، الصندوق الاجتماعي للتنمية، يتم ربطها بشبكات التمويل المحلي والدولي، تعمل الإدارة المكونة من إنشاء الصناديق المالية الآتية: الأول صندوق طوارئ ذو قواعد تشغيلية للرصد والاحالة ويتم عبره دعم حالات نقص الغذاء والتفشي المرضي ومواجهة النزوح والكوارث أي الإغاثة الطارئة.

[32] – تقرير منظمة الأغذية والزراعة، شبكة معلومات الأمن الغذائي 2017، القاهرة، ص64.
http: //www. fao. org/3/a-i4646a. pdf

(33)_
https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-humanitarian-update-september-2025?utm_source=chatdpt.com

والثاني صندوق استثماري تنموي لدعم مشاريع تشغيلية تدمج فيه الفئات المستهدفة في سوق العمل، بحيث يتم تكوين منصات إنتاجية مدعومة.

ويعد صندوق الرعاية الاجتماعية المؤسسة المثلى من ضمن صناديق شبكة الأمان الاجتماعي لتنفيذ هذا التصور كونه يحوي كل الفئات الضعيفة ومكونات الصناديق الأخرى كما أنه المعني بالتدخلات الطارئة، على أن يتم العمل وفق منهجية متسلسلة بحسب متطلبات المرحلة لدعم هذه المؤسسة المهمشة التي من الأهمية أن تكون وسيلة لتدوير مرحلة التنمية بالبلد بتبني نظام الحماية المنتجة، ويتم عبر عدة محاور:

أولًا: تغيير القيادات بكفاءات: كون القيادات هي المسؤولة عن تقدم وتطوير المؤسسة حسب هذه الرؤية، أو بقائها على ماهي عليه.

ثانيًا: التغيير في السياسات: كتحويل القطاع من قطاع إغاثي لقطاع إيرادي، والتوسع في سياسات تمكين المرأة، وإصلاح سوق العمل، ودعم الحماية القانونية للفئات الضعيفة وهو مالم تعتمده السياسات السابقة، تجهيز برامج تكيف صحي حسب الأمراض السائدة كالعيادات المتنقلة بالتنسيق مع القطاع الصحي في الأوضاع الأسوأ وتوزيع الأدوية حسب الاحتياجات المتغيرة و برامج توعية تركز على المخاطر المستجدة، يصاحب ذلك نموذج تكيف اقتصادي يعتمد تحويلات نقدية مرنة تتناسب مع القيم المتغيرة حسب معدل التضخم، وفي الجانب التعليمي يتم عمل جداول دراسية مرنة حسب الظروف الأمنية يضاف مناهج تلبي الاحتياجات النفسية والاجتماعية خاصة لتفشي العنف كأثر للحرب.

تعمل الادارة الجديدة مع الخبراء في صهر كل التوجهات بمشروع وطني. وإقرار مشروع مزمن، يضمن عملية تنمية مستدامة نابعة من الداخل – وليس ما يفرضه الخارج وفق سياسته الاستهلاكية ببيانات قيمية كاذبة– يحمل رؤية وطنية عميقة، حيث يبدأ قطاع الرعاية الاجتماعية بكونه نواه توجه له كل الجهود، حتى يشكل فوائض مالية، وبالتالي سيتسنى له دعم قطاعات أخرى بدءًا بالوزارة التي ينتمي لمظلتها، أو أخرى يرتبط بها مثل التعليم والصحة وغيره.

على أن يتم رصد المشاريع الاستثمارية التنموية الآمنة التي سيستثمر فيها قطاع الصندوق كالاستثمار في العقارات، ولا يعيق نسبة التأمين في المشاريع الاستثمار فيها– كفكرة المشاريع الآمنة – بل يجب علينا تغيير فكرة التأمين للمشاريع لتوسيع نطاق الاستثمار وبالتالي توسيع الفرص، أمثلة لذلك: الاستثمار بعمل سوق مركزي للذهب وهذا له فائدتان كاستثمار آمن، كما أنه يكسب ثقة الناس لتعامله بالسعر الرسمي دون غش كما يحدث في محلات الذهب، وبذلك يضمن شريحة واسعة من الناس كعملاء، وتكمن مواطن القوة فيه على الصعيد الوطني بأنه يمثل ثروة ونقلة نوعية في المجال الاقتصادي حتى على المستوى الإقليمي واعتماده كسوق وطني مقارنه بأسواق الذهب الخارجية برفع معايير الأداء والموصفات الدولية وهي خطوة تمويلية للحماية من عائداته، وسيكسب مشاركة البيوت التجارية الوطنية للاستثمار عبره.

وأمثلة أخرى كالاستثمار في قطاعات تشغيلية يتم إنشاؤها كمصنع لإنتاج أقلام السبورات (الماركر) للاستهلاك المحلي بدلًا عن استيرادها من الصين والاحتياج للسلعة متزايد محليًا، أي تقييم فرص التشغيل السوقية للخدمات والسلع محليًا كخطوة أولى.

تقتنص الرؤية فرصة استمرار مشاريع التحويلات النقدية الطارئة كونها تغطي عجز الطوارئ، مما يفسح المجال لتوجيه الموارد نحو البناء وليس الاستهلاك، كما يجب

اقتناص فرصة المشاريع الدولية التي هدفها إعادة تأهيل القطاعات كوادر ومؤسسات؛ في إعادة تأهيل مؤسسات الحماية الاجتماعية وكوادرها وفق المرحلة القادمة.

وتمثل المرحلة الأخيرة التي تختص فيها بإدارة النتائج، ففي هذه المرحلة تكون المشاريع وصلت إلى الاستقرار وتكوين الفوائض على جانبيها- أي وصلنا لمرحلة الحماية المنتجة- الأول مكون التمكين الاجتماعي: كونه تم تحويله من قطاع تأهيلي في المرحلتين السابقتين إلى قطاع إنتاجي، الثاني مكون الاستثمار: والذي يقع على عاتقه كمساهمة مجتمعية بنسبة النهوض بقطاعات أخرى داخل البلد كشركة التنمية بين الدولة والقطاع الخاص

نتائج الدراسة ومناقشتها

تناول البحث التحديات التشغيلية لنظام للحماية الاجتماعية في اليمن، وعليه خلص لمجموعة من النتائج:

1. عدم مواكبة التشريعات للواقع المتغير فقانون الرعاية الاجتماعية لسنة 2008 لا يتلاءم مع فترة النزاع الممتد وما صاحبها من انهيار لنظم الحماية وتفتت شبكة الأمان الاجتماعي.
2. كشف البحث عن وجود عدة سياسات متضاربة للحماية في ظل النزاع الممتد بحسب تشتتها بين أطراف النزاع حكومة عدن وحكومة صنعاء والمجلس الانتقالي.
3. اعتماد نظم الحماية الاجتماعية على التمويل الخارجي الغير منتظم والمشروط بالجانب الإغاثي الطارئ لم يتيح البناء عليه لمشاريع مستدامة.
4. ضرورة إعادة تشكيل البنية التحتية لمراكز الخدمة، وتطبيق أنظمة تقنية متطورة في الإدارة (نظام وطني متكامل للحماية الاجتماعية.
5. بيَّن البحث أن أحد التحديات التشغيلية لنظام الحماية الاجتماعية هو الفساد المرتبط باستغلال المناصب في توزيع المساعدات.
6. أثر الصراع الممتد بتعطيل مراكز تقديم الخدمات، وبذلك تراجع الأداء المؤسسي في توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأشد ضعفًا في المجتمع.

التوصيات

- تطبيق آليات الرقابة المباشرة على توزيع المساعدات وفتح قنوات التظلم.
- التوسع في تأهيل الكوادر المحلية على برماج حماية كالحماية التحويلية والمتكيفة وتطبيق الأنظمة التقنية المتطورة.
- إعادة تشكيل الموارد المحلية لنظام الحماية، بموارد مستدامة لضمان عدم توقفها في حالات الصراع.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

[1]. الأسكوا: دليل بناء القدرات لتطوير سياسة الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة، الأمم المتحدة، 2013.

[2]. أحمد عبد الكافي محمد الجرافي، النمو الاقتصادي وأثره على البطالة- الجمهورية اليمنية 1991- 2018، المركز الوطني للإحصاء، الأمانة، 2020.

[3]. أماراتيا سن، التنمية حرية، ت شوقي جلال، كتاب عالم المعرفة، رقم 303، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004.

[4]. أثر العدوان على الاقتصاد اليمني- تقرير أولى 2015- 2018، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومركز الإحصاء.

[5]. التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت، 2017.

[6]. المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، التقرير الإستراتيجي اليمن 2002- 2003، صنعاء، 2003، ص 35.

[7]. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 57، 2021.

[8]. بشير شوروو، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، اليونسكو، 2005.

[9]. منظمة العمل الدولية، تقييم الأضرار وحجم الاحتياجات أثر الأزمة على التوظيف وسوق العمل في اليمن، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط1، 2016.

[10]. جمال فزة وآخرون، مفهوم الحماية الاجتماعية مقاربة سوسيو تاريخية، مجلة العلوم الاجتماعية- المركز الديمقراطي العربي، المانيا- برلين، العدد 21، ديسمبر 2021.

[11]. خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات دولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007م_2008م.

[12]. خديجة عرفة محمد، الأمن الإنساني الواقع والتطبيق في الواقع العربي والدولي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2009.

[13]. خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28- العدد الثاني، 2012.

[14]. زياد سعد وزياد حسن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 29 أغسطس، 2024. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/23299

[15]. صفاء أكرم شحدة أبو سنينه، تأثير تطبيق الحوكمة في المشاريع الصغيرة على التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، رسالة ماجستير جامعة القدس، فلسطين، 2017.

[16]. عامر جمال أحمد جرادات، دور مؤسسات الإقراض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة القدس معهد التنمية المستدامة، فلسطين، 2018.

[17]. منظمة الأغذية والزراعة، شبكة معلومات الأمن الغذائي 2017.

[18]. http: //www. fao. org/3/a-i4646a. pdf

[19]. ناجي شاهين، الحماية الاجتماعية رؤية نظرية ودراسة لأدور وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال استطلاع آراء موظفيها، مركز بيسان للبحوث والإنماء، فلسطين، أيلول 2013.

[20]. https://tihama24.com/yemen/338753

[21]. United Nations Researth Institute for Social Development(UNRISD). 2010. Combating Poverty and. Ineqity:Structural Changeual, Social Policy and Politics

[22]. https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-humanitarian-update-september-2025?utm_source=chatdpt.com

[23]. -https: //www. un, org/ar/chronicle/article/20372

[24]. https://nthar.not/warmaking

[25]. http: //www. fao. org/3/a-i4646a. pdf